Distribution: Restricted REPL.VII/5/R.2/Rev.1 8 December 2005
Original: English البند 4 من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الخامسة

روما، 14–15 ديسمبر/كانون الأول 2005

مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007–2009)

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

أولا – مقدمة **1**

ثانيا – السياق الإنمائي للتنمية الزراعية والريفية **1**

ثالثا – موقع الصندوق: الركائز، والمزايا النسبية، والأصول **3**

رابعا – مجابهة التحديات: إطار العمل لفترة التجديد السابع **9**

ألف – خطة العمل 10

باء – تخصيص المساعدة المالية للصندوق وأشكالها 17

جيم – المسؤوليات الائتمانية وإدارة الأصول والخصوم 20

دال – برنامج الموظفين المهنيين المزاملين 22

خامسا – دور المجلس التنفيذي وهيكل التسيير في الصندوق **23**

ألف – دور المجلس التنفيذي 23

باء – هيكل التسيير في الصندوق 23

سادسا – متطلبات التمويل في فترة التجديد السابع **23**

ألف – برنامج العمل للفترة 2007–2009 23

باء – المتطلبات المالية لفترة التجديد السابع 24

سابعا – توصية **25**

الملاحق

الملحق الأول: مشروع قرار بشأن التجديد السابع لموارد الصندوق **27**

الملحق الثاني: موجز استنتاجات وتوصيات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق **28**

الملحق الثالث: قائمة الوثائق المرفوعة إلى هيئة المشاورات والوثائق المرجعية المتاحة الأخرى **30**

أولا – مقدمة

1 - تتمثل الغاية من هذا التقرير في تدوين ما اتخذته هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق من قرارات ورسمته من توجهات لإرشاد الصندوق أثناء فترة التجديد السابع (2007–2009)، بما في ذلك مستوى الموارد اللازمة لتمويل برنامج عمل الصندوق خلال الفترة المذكورة. وقد دارت مداولات الهيئة في ظل الالتزام الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووجهة تركيز الصندوق الناشئة، ودوره، ومزاياه النسبية في الجهود العالمية للحد من الفقر.

2 - وتوجز هذه الوثيقة استنتاجات الهيئة فيما يتصل بقضايا السياسات الأساسية في الصندوق. ويخلص التقرير إلى رفع توصية إلى مجلس المحافظين باعتماد رقم مستهدف للتجديد السابع قدره 800 مليون دولار أمريكي.

ثانيا – السياق الإنمائي للتنمية الزراعية والريفية

3 - كانت الأهداف الإنمائية للألفية، ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، القوة المحركة للجهود الإنمائية الدولية. وتتضمن هذه الأهداف التزامات ذات أطر زمنية (حتى عام 2015) من المجتمع الدولي بالحد من الفقر على المستوى العالمي. على أن التقديرات الأخيرة للبيانات والاتجاهات الجارية[1] تؤكد أن من المتعذر تحقيق تلك الأهداف ما لم يتم اتخاذ تدابير جديدة عاجلة وبذل جهود إضافية بارزة. وإقراراً بذلك، فقد شهد عام 2005 اعتماد أدوات جديدة لخفض ديون البلدان الفقيرة، والتزامات بزيادات ضخمة في المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك توسيع عمليات تجديد موارد المؤسسات المالية الدولية، واتخاذ إجراءات للنهوض بفعالية المعونة عبر اتساق الجهود (من قبيل ما عبر عنه، على سبيل المثال، إعلان باريس بشأن فعالية المعونات) واستخدام أدوات تمويل جديدة تهدف إلى تهيئة الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

[1] انظر:

United Nations Development Programme. 2005. *Human Development Report 2005, International cooperation at a crossroads* (pages 39-48, chapter 1 in section 2 "Scenario 20015 – Prospects for the Millennium Development Goals", figures 1.17 to 1.23); World Bank. 2005. *World Development Report 2006, Equity and Development (*pages 294-295; Table 2 presents most recent statistics on the MDGs by country); United Nations. 2005. *The Millennium Development Goals Report 2005*; UN Millennium Project. 2005. *Investing in Development, A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals* (pages 13-27, chapter 2: "Where we stand with only a decade to go").

4 - ومع ذلك، وعلى نحو ما خلُصت إليه الاجتماعات الأخيرة لمجموعة الثمانية في غلن إيغلز ومؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في نيويورك، فإن هذه الإجراءات والالتزامات الجديدة تعتبر شروطاً ضرورية ولكنها غير كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يتطلب تحقيق هدف خفض معدلات الجوع والفقر المدقع إلى النصف زيادة الموارد فحسب، بل إنه يستدعي أيضاً النهوض بتوجيه السياسات، والتدابير، والأنشطة. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على ثلاثة أرباع المعانين من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في العالم الذين يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون في رزقهم على الزراعة والأنشطة المصاحبة، مثل صغار المزارعين والعمال المعدمين. وفي الحالات التي اتسمت فيها استراتيجيات التنمية الريفية المنصبة على قطاع المزارع الصغيرة بدقة التوجيه واتساق التنفيذ تم إحراز نتائج هامة في ميدان الحد من الفقر (مثل ما حدث في الصين، والهند، وفيتنام)، غير أن هاتين السمتين كانتا غائبتين تماماً أو ضعيفتين في معظم البلدان. وعلى امتداد البلدان النامية التي تعتمد دخولها الوطنية أشد الاعتماد على الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، انخفضت حصة الفرد في الريف من النفقات المالية خلال الفترة 1980–2000 (انظر الشكل 1). كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى التنمية الزراعية أثناء الفترة ذاتها تقريباً عانت من انخفاض حاد (انظر الشكل 2). وقد أشار البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بصورة محددة إلى الشرط اللازم لتصحيح هذا الوضع وهو: "نؤكد من جديد أنه يجب معالجة قضايا الأمن الغذائي والتنمية الريفية والزراعية بصورة كافية وعاجلة ... ونرى أنه من الضروري زيادة الاستثمار الإنتاجي في التنمية الريفية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي"[2].

5 - على أن زيادة الاستثمارات الإنتاجية في القطاع الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة بغية تحقيق هدف الحد من الفقر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية سيطرح تحديات ضخمة أمام المجتمع الإنمائي الدولي. فحتى هذا التاريخ، مثلاً، فإن وثائق استراتيجية الحد من الفقر لم تعالج بصورة كافية عموماً دور التنمية الزراعية والريفية، كما أن هذه الميادين بالمثل لم تحظ بعد باهتمام واسع في جهود الجهات المانحة الساعية إلى النهوض بآليات ضمان اتساق المساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحول نحو الأدوات العريضة للغاية للمساعدة الإنمائية مثل دعم الميزانية العامة والتخفيف من الديون قد ينحو إلى إبعاد الانتباه والجهد عن الأنشطة الضرورية للاستراتيجيات الناجحة للدعم الريفي إلا في حال الترويج لها بشدة في السياسة الوطنية وعمليات الميزنة والبرمجة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة قيام عدد من الوكالات الكبرى للمساعدة الإنمائية بخفض أو تصفية قدراتها الخاصة بالسياسات الريفية والدعم التقني. وأخيراً، فإن الإصلاحات المالية والهيكلية في الكثير من البلدان النامية قد أثرت تأثيراً شديداً على وجه الخصوص على وزارات الزراعة، حيث أدت إلى تقليل قدراتها التقنية، والمهنية، والقيادية.

[2] نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، الفقرة 46.

الشكل 1: حصة الفرد في الريف من الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي، 1980-1998 (دولار أمريكي، أسعار 1995)

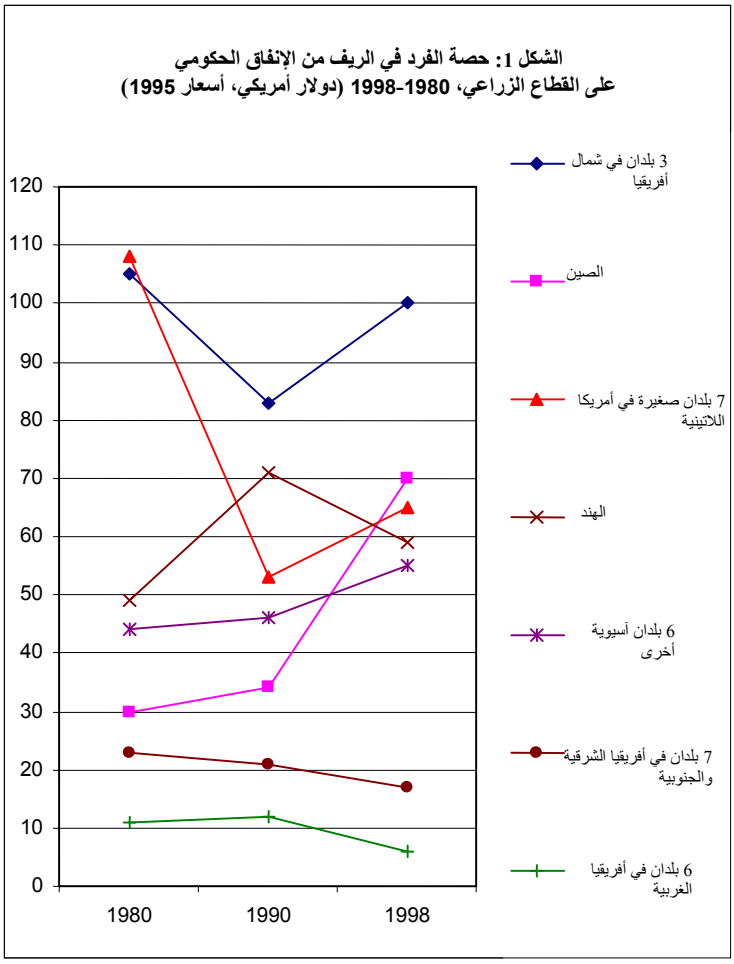

المصدر: Fan, S. and N. Rao. 2003. *Public spending in developing countries: trend, determination and impact*. EPTD Discussion Paper n° 99, IFPRI.

الشكل 2: المساعدة الإنمائية الرسمية إلى قطاع الزراعة ومساعدات الطوارئ؛ من كل الجهات المانحة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض، 1985-2002
(مليون دولار أمريكي، أسعار 2002)

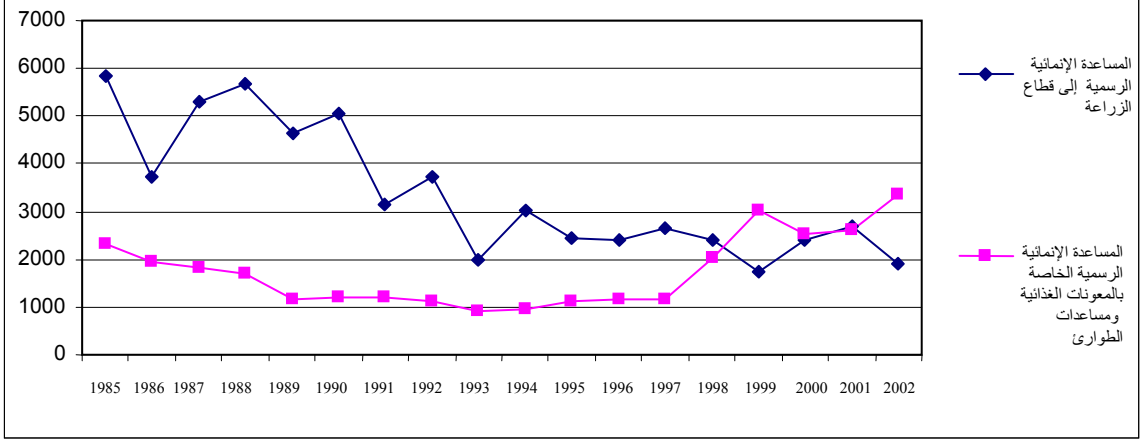

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ثالثا – موقع الصندوق: الركائز، والمزايا النسبية، والأصول

6 - شهدت الفترة الأخيرة انتعاشاً محموداً في الاهتمام الدولي بالميدان الواسع للتنمية الريفية، لكن ذلك لا يعني تكاثر الجهات المهتمة بمجال عمل الصندوق. ومع أن هناك مؤسسات مالية دولية أخرى، بينها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، تعمل جنباً إلى جنب مع الصندوق في المناطق الريفية من البلدان الفقيرة (على سبيل المثال، أسهم الصندوق في تطوير البنك الدولي لاستراتيجيته للتنمية الريفية)، فإن تركيزها الاستراتيجي والبرنامجي ينصب على المرافق الأساسية المادية (مثل الطرق، وشبكات المياه والكهرباء)، كما أنها تسعى في إطار الخطط القطاعية الوطنية، مثل النهج القطاعية، إلى ضمان وصول السلع العامة، كالخدمات التعليمية والصحية، إلى سكان الريف. ويعمل الصندوق بصورة أوسع عبر صلات مباشرة مع منظمات المزارعين ورابطاتهم ومن خلال التغيير القاعدي للنظم الاقتصادية–الاجتماعية الرامية إلى النهوض بموارد الرزق وزيادة الدخول في المناطق الريفية. كما أن الصندوق يحتل موقعاً فريداً نسبياً من حيث العمل على مساندة الإدماج الناجح لأصحاب الحيازات الزراعية الريفية في سلاسل الإمداد الدولية، بما يتيح تمتع المنتجين الريفيين بفوائد العولمة. وفي حين اتسمت الحافظات الإجمالية للمؤسسات المالية الدولية الأخرى بهبوط مستويات الدعم المالي للتنمية الزراعية والريفية وبتخفيضات في الموارد البشرية المتخصصة المتاحة لهذه القطاعات، فإن الصندوق زاد من حضوره ومن قدرات موارده البشرية التقنية والمهنية على حد سواء.

بعض السمات البارزة للصندوق

- تنصب موارد الصندوق على قطاع التنمية الريفية والزراعية حصرا.
- تنسجم خبرة الصندوق كثيراً مع القضايا الراهنة للعولمة والتنمية المستندة إلى الأسواق.
- تستند أنشطة الصندوق إلى تشخيص المشكلات المحلية والمجتمعية وتعكس الأولويات الوطنية. وليس الصندوق منظمة ذات خطط جامدة، بل إنه يتسم بحساسية عالية للفوارق القائمة في السياق الإنمائي.
- برهن الصندوق على التزامه وقدرته على العمل في المناطق المعزولة واستجابته لاحتياجات النساء والمجموعات الأصلية والأقليات الإثنية.
- يتمتع الصندوق بعلاقات شراكة وعمليات جارية تربطه مباشرة بمنظمات المزارعين والنساء وبالقطاع الخاص الريفي في البلدان الفقيرة.
- يعكس هيكل التسيير في الصندوق وجهات نظر البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بما يوفر له شرعية عريضة القاعدة.
- يتسم موظفو الصندوق بمهنية عالية وهم يشكلون أحد التجمعات الكبرى للخبرات العملية في الاستثمار الريفي والزراعي الموجه إلى التنمية في المنظومة متعددة الأطراف.

7 - يعتمد الصندوق طريقة عمل تشاورية وتشاركية ترمي إلى زيادة دخول فقراء الريف وتعزيز أمنهم الغذائي **ضمن نظمهم الإنتاجية الزراعية**. وعلى هذا فإن التركيز على موارد الرزق يشمل الركيزة لكل أنشطة الصندوق ويتطلب التماس حلول **مخصوصة** لاحتياجات **مخصوصة** في مواقع **مخصوصة**. والقضية المطروحة لا تتعلق فحسب بالأصول والفرص الضئيلة المتاحة لفقراء الريف، بل وكذلك الأسباب الكامنة وراء شح هذه الأصول والفرص. وتشكل فئات النساء، والسكان الأصليون، والأقليات، الجزء الأعظم من المعدمين الريفيين في العالم بسبب آليات استبعاد خاصة وتمييزية. ويعتبر التغلب على هذه الآليات عنصراً حاسماً في الجهود المبذولة للحد من الفقر الريفي.

8 - وبالنظر إلى موقع الزراعة وموقعها الاقتصادي المهيمن في البلدان الفقيرة والدور الحاسم للمزارع الصغيرة في معظم البلدان النامية الفقيرة، فإن زيادة دخول الفقراء والبلدان ككل يتطلب النهوض بالإنتاج والدخول على مستوى صغار المنتجين الريفيين. وطبقاً لتقرير لجنة أفريقيا (لجنة بلير) فإن القطاع الزراعي في أفريقيا جنوب الصحراء يوفر نسبة تتراوح بين 30 و40% من الناتج المحلي الإجمالي، و40% من الصادرات، و70 إلى 80% من فرص العمل. وبالتأكيد فإن القطاعات والأنماط الإنتاجية الأخرى ستغدو مهمة في الأجل الطويل، إلا أن الرد الفوري على الفقر يجب أن يبدأ حيث يكون الفقراء، أي في المزارع الصغيرة ذاتها وفي العمالة الريفية. وهذا بالضبط سبب إنشاء الصندوق وما عمل من أجل تحقيقه على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاما.

9 - وقد نجح الصندوق في إرساء وجهة تركيز جلية لا لبس فيها تنصب على النظم الاقتصادية للفقراء في الزراعة وكذلك فيما يرتبط بها من أنشطة غير زراعية. وتجسد هذا في حافظة تضم نحو 700 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بنحو 24 مليار دولار أمريكي. وهناك زهاء 200 مشروع من هذه المشروعات قيد التنفيذ (إضافة إلى 39 مشروعاً آخر تم اعتمادها وهي تتهيأ للانطلاق) بحيث يصل عدد المستفيدين إلى حوالي 100 مليون فقير. ويوفر ذلك أداة فريدة ومهمة للغاية للحد من الفقر، وبناء المعارف والمؤسسات، وإثراء عملية وضع السياسات بتحليلات وتوصيات مستنيرة. ونتيجة ربع قرن من الخبرة في الميادين الجوهرية لتنمية النظم الإنتاجية لفقراء الريف، فإن الصندوق:

(أ) مشارك مهم في الجهود الحاسمة لتعزيز قدرة الفقراء على الوصول إلى الخدمات المالية من خلال التمويل الصغري، وكذلك **عبر تجاوز** نطاق هذا التمويل لإرساء صلات بين المراكز المالية في أعلى السلم (بما في ذلك مجموعات القطاع الخاص) والمنظمات المحلية التي تقدم الخدمات لفقراء الريف. ويتجسد هذا على شكل حافظة ضخمة من المشروعات والبرامج، وكذلك في صيغة موقع معترف به دولياً في حوار السياسات، ووضع المعايير، واقتسام الخبرات (بما في ذلك ما يتم بالتعاون مع الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا، ومع المؤسسات الإقليمية أيضا).

(ب) هو من بين بضعة مؤسسات متعددة الأطراف ذات البرامج النشطة والانخراط في حوار السياسات لتسخير العولمة لخدمة الفقراء عبر اغتنام الفرص لصالح صغار المزارعين في نظم الأسواق وسلاسل الإمداد الجديدة، وهو ما يشمل تنظيم التسويق وعلاقات الشراكة مع القطاع الخاص. ومن الدلائل الأخرى على هذا الانخراط توسيع حافظة المشروعات والبرامج للروابط السوقية في كل أقاليم عمل الصندوق.

(ج) له حافظة مهمة في ميدان إدارة المياه والري على النطاق الضيق الذي يتولى تنظيمه صغار المزارعين، وعلاقات شراكة قوية في الحوار حول النُهج الوطنية والإقليمية إزاء استخدام المياه في الزراعة. وبالنسبة لميدان إدارة الأراضي وصونها، فإن الصندوق يستضيف الآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر، إلى جانب أنه من بين الوكالات الراعية للمرفق العالمي للبيئة، علماً بأن هناك وحدة عمليات معنية بذلك ضمن الصندوق.

(د) قائد في إعداد ودعم البرامج الرامية إلى زيادة وتعزيز قدرة الفقراء وصغار المنتجين على الوصول إلى تقانات الإنتاج الزراعي ومرحلة ما بعد الحصاد في سياق الاتجاه الدولي نحو تنويع الجهات الموردة للتقانات وتوسيع دور القطاع الخاص.

(هـ) له حافظة واسعة من المنح المخصصة لتطوير التقانات المتعلقة بقضايا صغار المزارعين. وقد أنتجت هذه الحافظة ابتكارات تقنية مهمة لقطاع أصحاب الحيازات الصغيرة وخلَّفت أثراً يحظى بالاعتراف في تعزيز الوجهة المناصرة للفقراء في صفوف شركاء الصندوق فيما يتصل بتطوير التقانات الأساسية، بما في ذلك نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ككل.

(و) وبالنسبة للمجموعة المستهدفة، فإن الحافظة الشاملة للصندوق تتوجه نحو قضايا فقراء الريف ومواردهم على نحو جلي، ومباشر، وحصري يفوق ما هو متبع في أي مؤسسة مالية دولية أخرى. وثمة إقرار بأن الصندوق يعتبر مبتكراً في ميدان التنمية وتنفيذ النهج المستند إلى التمايز بين الجنسين إزاء تحليل مشكلة الفقر ومعالجة أوضاع السكان الأصليين ومجموعات الأقليات على المستوى الوطني.

(ز) أما فيما يتعلق بالمشاركة، فإن الصندوق يكفل تسخير نظام اللامركزية على نحو أفضل لخدمة فقراء الريف عبر بناء الصلات المؤسسية مع المستوى المجتمعي، ولاسيما عن طريق الشراكات مع منظمات الفقراء والمزارعين ومن خلال تركيز جهوده المتعلقة بالتطوير المؤسسي على المنظمات التي يديرها الفقراء بأنفسهم (مثل المجموعات الريفية للتمويل والادخار، ورابطات التسويق، ورابطات المنتفعين بالمياه).

(ح) وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فللصندوق استراتيجية جلية في تطوير القطاع الخاص وإنشاء علاقات الشراكة معه مما يعكس ويقود إدماج القطاع الخاص في عمليات الصندوق الرئيسية بما فيها التمويل الريفي والتكنولوجيا والصلات مع الأسواق.

(ط) وفي ميدان الاندماج ضمن النظم الوطنية في ظل الأولويات الوطنية، فإن الصندوق يقوم بإعداد استراتيجياته الوطنية والتثبت منها بالتشاور مع الحكومات والشركاء الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف والشركاء الإنمائيين المحليين، ويعمل ضمن إطار وثائق استراتيجية الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية لإدارة الموارد.

10 - وبالاستناد إلى الركائز المذكورة أعلاه والسمات المكتسبة من المزايا النسبية فقد مضى الصندوق قدماً خلال فترة التجديد السادس بحيث تجاوز نطاق قدراته الموجهة نحو المشروعات ليعزز من فعاليته الإنمائية الكلية عبر ما يلي:

(أ) **ترشيد تخصيص الموارد الإنمائية وفقاً للاحتياجات ولآفاق الاستخدام الفعال على المستوى القطري على حد سواء.** كان الصندوق أول وكالة للأمم المتحدة تعتمد نظاماً لتخصيص الموارد على أساس الأداء دخل الآن مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة لبرامج القروض ولبرامج المنح أيضا.

(ب) **تعزيز التركيز المؤسسي وتطبيق منظور استراتيجي على برامج المساعدة القطرية.** تُستخدم الموارد المخصصة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ضمن إطار استراتيجي مؤسسي شامل (2002–2006) وبالاستناد إلى ست استراتيجيات إقليمية مخصوصة ومعتمدة. وتم استحداث ونشر سياسات جديدة بشأن التمايز بين الجنسين، والتمويل الريفي، والمشروعات الريفية، والنهج القطاعية، وتطوير القطاع الخاص وإرساء الشراكات معه، كما نجحت السياسة الجديدة المتعلقة بتمويل المنح في تعزيز العلاقات بين مختلف أدوات المساعدات في الصندوق.

(ج) **اختبار الأنماط الجديدة من الإشراف على المشروعات والحضور القطري؛ والنهوض بتقارير الأداء وتقييم الأثر.** قام الصندوق باختبار أسلوب الإشراف المباشر على المشروعات، وكلف مكتب التقييم المستقل بدراسة هذه التجربة. كما أنه بلغ منتصف الطريق في جهوده لاختبار النهج اللازمة لتعزيز الحضور في الميدان. وعلى مستوى تقدير الأثر، أطلق الصندوق نظاماً جديداً لإدارة النتائج والأثر. ويجري الاستفادة من النتائج الأولى لهذا النظام في عمليات استعراض الحافظة التي يُطلع المجلس التنفيذي عليها. ويتمتع مكتب التقييم في الصندوق الآن باستقلالية كاملة، ويقوم، ضمن جملة أمور، بإصدار التقارير السنوية عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها؛ كما تُرفع الآن تقارير صريحة ومنفصلة عن ردود الصندوق التشغيلية على استنتاجات التقييم.

(د) **نقل النتائج والانخراط في حوار السياسات.** هناك برنامج في الصندوق لدعم الانخراط في وثائق استراتيجية الحد من الفقر وتحليلات الفقر والأثر الاجتماعي، وكذلك لتعزيز التنسيق مع الشركاء الآخرين. وقد تم تغيير الهيكل التنظيمي للصندوق بغية إنشاء شعبة جديدة للسياسات وأخرى للاتصال ضمن الدائرة الجديدة للعلاقات الخارجية المكلفة بقضايا تمتين الاتصالات، وحوار السياسات، واستقطاب التأييد، والعلاقات مع الدول الأعضاء.

(هـ) **تعميم الابتكار.** انتقلت مبادرة تعميم الابتكار التي أطلقت في ظل التجديد السادس من مرحلتها التجريبية إلى مرحلة التنفيذ الكامل. وبفضل مساهمة تكميلية من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي فقد انطلقت المرحلة الرئيسية من المبادرة في فبراير/شباط عام 2005 ضمن إطار ثلاثة أشكال للتمويل هي: (أ) الأموال المعتمدة خصيصاً للأنشطة على مستوى الصندوق وغير المناسبة للتمويل التنافسي؛ (ب) الأموال التنافسية المستخدمة على مدى ثلاث سنوات

لتمويل الأنشطة الاختبارية الابتكارية؛ (ج) مرفق صغير تجريبي لتمويل الاختبارات وذلك لتوفير التمويل العاجل للأنشطة الابتكارية.

(و) **تحديث نظم الموارد البشرية والمالية.** أقام الصندوق نظاماً جديداً لإدارة الأصول والخصوم يتيح التوسع في استخدام الموارد الداخلية لخدمة برنامج موسع للمساعدات والنهوض بإدارة المخاطر. كما اعتمد الصندوق سياسة جديدة للموارد البشرية، وقام بتعديل أساسي لإجراءات إدارة الموارد البشرية، وأرسى عمليات تقييم أداء العاملين، وانطلق في جهود مكثفة لتقدير الإدارة والتدريب، واضطلع بدور رائد في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق باختبار نهج الأجر مقابل الأداء. كما استحدث الصندوق سياسة معيارية بشأن التدليس والفساد في أنشطته وعملياته. وأسفرت المرحلة الأولى من برنامج التغيير الاستراتيجي عن تبسيط الإجراءات الإدارية، وتطبيق اللامركزية على المسؤولية والمساءلة، واعتماد نهج تحليلي موجه نحو النتائج في تخطيط الموارد ورصدها.

(ز) **تبني سياسة جديدة للتقييم تنطوي على إنشاء وظيفة مستقلة تماماً للتقييم والخضوع لتقييم خارجي مستقل شامل.** بعد إجراء التقييم الخارجي المستقل انضم الصندوق إلى صفوف بضعة منظمات دولية فحسب انتقلت من مرحلة التقارير الذاتية إلى مرحلة تشغيل نظام تقييم "داخلي" مستقل وسمحت بتقييمها على يد مجموعة خارجية ومستقلة تماما. وفيما حددت استنتاجات التقييم الخارجي المستقل بعض نقاط الضعف (انظر الفقرة 12 وما يليها) أكدت استنتاجات التقدير المعروض أعلاه، ووجهت الانتباه على وجه الخصوص إلى ما يلي:

(i) أن مهمة الصندوق هامة للغاية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولفقراء الريف، وللاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر.

(ii) أن أداء مشروعات الصندوق يضاهي أداء مشروعات مؤسسات مماثلة ولكنها أضخم، مثل المؤسسة الدولية للتنمية. وقد تحقق هذا التساوي مع هذه "المؤسسة الرائدة" رغم أن الصندوق يركز على واحد من أصعب القطاعات الإنمائية (الزراعة)، وعلى مجموعة مستهدفة ذات أصول إنمائية شحيحة (المعدمون، والنساء، والسكان الأصليون، ومجموعات الأقليات)، وعلى بعض من أشد المناطق المحرومة مادياً واجتماعياً (مثل الأراضي الجافة والمرتفعات).

(iii) يتمتع الصندوق بنموذج سليم وفعال لنهج يستند إلى المشروعات إزاء الحد من الفقر الريفي، وهو يسهم إسهاماً ملحوظاً في الحد من الفقر عبر المشروعات التي تحظى بمساندته.

11 - وبفضل خبرة الصندوق المتراكمة على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاماً، والتي تم استكمالها وتدعيمها بتدابير إصلاحية انطلقت في فترة التجديد السادس، فإنه يتمتع بقدرة معززة على تنفيذ المشروعات والبرامج المتركزة على تقوية القدرات الوطنية والمحلية لتلبية احتياجات زيادة الدخل وترسيخ الأمن الغذائي في صفوف الفقراء الريفيين.

وستتيح هذه الأصول للصندوق أن ينهض بنطاق عملياته ويتوسع فيها لمجابهة التحديات الجديدة للتنمية الدولية مع القيام في الوقت ذاته بتنفيذ برنامج من الإصلاحات المؤسسية لتمكينه من التصدي لتلك التحديات.

رابعا – مجابهة التحديات: إطار العمل لفترة التجديد السابع

12 - لفت تقرير التقييم الخارجي المستقل الانتباه إلى جوانب قوة الصندوق، غير أنه شدد أيضاً على أنه لا مجال هناك للتهاون، وأن من الواجب التصدي لطائفة من التحديات، وأن هناك أوجه قصور وضعف شديدة تتطلب اهتماماً عاجلاً بحيث تتم الاستفادة على النحو الأكمل من قدرات الصندوق الكامنة. وعلى المستوى العام، حض التقييم الخارجي المستقل الصندوق على زيادة فعاليته الإنمائية من خلال: تعزيز أدائه واستدامة أثره على مستوى المشاريع والبرامج؛ وتعزيز وتوسيع أثر جهوده على الفقر الريفي بما يتجاوز نطاق المنافع المباشرة المتأتية من مشروعات الصندوق وبرامجه وذلك بتحفيز التوصل إلى حلول أفضل ضمن عمليات البرامج والسياسات الإنمائية الريفية الدولية. وعلى وجه الخصوص، فقد أبرز التقرير الحاجة إلى التغلب على أوجه الضعف المؤسسي في أربعة مجالات هي:

(أ) **التركيز**. اضطر الصندوق إلى تشتيت موارده واهتمامه على مجالات وقضايا مفرطة في عددها، وهو ما يرجع في جانب منه إلى قلة الوكالات العاملة في ميدان التنمية الزراعية والريفية (رغم تزايد الاهتمام بهذا القطاع مؤخرا).

(ب) **الانخراط في العمليات القطرية**. تمثل النموذج الإنمائي للصندوق في مساندة الجهود الوطنية المستندة إلى المشروعات دون العناية بأمر الحضور والحوار على المستوى القطري. وأدى ذلك إلى ضعف الانخراط في العمليات القطرية الجارية بشأن وضع السياسات والبرامج الريفية. ونتيجة هذا فقد تركزت أنشطة الصندوق بصورة كثيفة على الأهداف الفورية للمشروعات المنفردة، مما أعاق اغتنام فرص التعاون الناشئة في عمليات التغيير الواسعة.

(ج) **إدارة المعارف والابتكار**. اكتسب الصندوق خبرة قطرية واسعة عبر مئات المشروعات في المجالات التي تعتبر أساسية لإحداث تغيير في أوضاع صغار المزارعين والمعدمين. وما يزال قسم كبير من هذه الخبرة حبيس المعارف الضمنية التي لم يتم التثبت منها بدقة ولا تركيبها واقتسامها بحيث يُستفاد منها في وضع السياسات والحوار بشأنها. وبالرغم من سمعته كمبتكر في بعض المجالات إلا أنه ما زال يتوجب على الصندوق أن يجعل من الابتكار عنصراً منتظماً في جميع أنشطته.

(د) **قدرات الموظفين**. يتمتع موظفو الصندوق بمهارات مناسبة لمجموعة من العمليات المركزة على المشروعات والمستحدثة على أساس كل قطر على حدة. غير أن هذه المهارات أقل متانة في مجالات تطوير المعارف واقتسامها، وحوار السياسات.

13 - وتطرح هذه المجالات الأربعة تحديات رئيسية تتطلب تكثيف عملية الإصلاح التي انطلقت في فترة التجديد السادس، وتوسيعها، وتعميقها. ويستدعي التصدي لهذه التحديات اعتماد طائفة من الأدوات والأساليب الجديدة في ميدان

السياسات، وتعزيز البناء المؤسسي لإدارة التغيير. ولذلك فإن الصندوق سيقوم أثناء فترة التجديد السابع باغتنام ما وفَّره تقرير التقييم الخارجي المستقل من فرص وطرَحه من تحديات، وسيحقق الأهداف التالية:

(أ) شحذ التركيز الاستراتيجي للصندوق وتنفيذ نظم الإدارة اللازمة لضمان توجيه الموارد والأنشطة نحو مجالات التركيز المختارة، وقياس الأداء على أساس الأهداف، والسيطرة على التكاليف بصورة صارمة بدون التفريط بما هو ضروري للسعي لمهمة ابتكاريه تنطوي على نسبة عالية من العمليات الصغيرة نسبياً (مقارنة بغيره من المؤسسات المالية الدولية) في مناطق منعزلة وبين سكان يتسمون بتعرض كبير للمخاطر.

(ب) الاستفادة من نتائج البرنامج الاختباري للحضور الميداني في تعزيز الحضور القطري لضمان المشاركة الكاملة والتفعيلية في وثائق استراتيجية الحد من الفقر وعمليات تنسيق المعونة وضمان اتساقها.

(ج) ترويج تطوير المعرفة والابتكار فيما يتعلق بحالة الأهداف المؤسسية الرئيسية، على أن يستند ذلك على موارد كافية وأطر مناسبة للتخطيط والرصد.

(د) كفالة الجودة عبر تدابير ضمان الجودة المرتكزة على عمليات الاستعراض التي ينفذها النظراء والمشورة المقدمة من المراكز الخارجية المرموقة.

(ه) بناء نظام لإدارة الموارد البشرية قادر على إنتاج كفاءات جديدة لأهداف جديدة.

(و) ضمان اتساق أدوات الصندوق المالية مع الممارسات الدولية الناشئة المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون.

(ز) ضمان اتساق أنشطة الصندوق المتعلقة بإدارة المخاطر وتفادي الفساد مع المعايير الدولية المعنية.

(ح) تطوير دور المجلس التنفيذي لاستخلاص الفائدة القصوى من هياكل التسيير في الصندوق كأصول للإرشاد فيما يتعلق بالأولويات وتنويع النهج.

ألف – خطة العمل

14 – تتمثل الأداة الرئيسية للتغيير الداخلي في الصندوق خلال فترة التجديد السابع في خطة العمل لتعزيز الفعالية الإنمائية للصندوق وتنفيذ رد الإدارة على التقييم الخارجي المستقل. وتراعي خطة العمل هذه توصيات التقييم المذكور، وآراء المجلس التنفيذي بشأن أولويات التغيير، ووجهات نظر إدارة الصندوق ذاتها فيما يتعلق بمتطلبات ذلك التغيير. وسيتم تنظيم الإعداد التفصيلي لخطة العمل وتنفيذها، والإنجاز الفعلي للأهداف المرسومة في الفقرة السابقة، ضمن ثلاثة ميادين رئيسية للعمل هي: التخطيط والإرشاد الاستراتيجيان، والنموذج التشغيلي الجديد، وإدارة المعرفة والابتكار. وسيحظى كل ميدان من هذه الميادين بإدماج بعد التغيير في إدارة الموارد البشرية وسيقوم بتعبئة تقانة الاتصالات والمعلومات الضرورية.

15 - وعبر العناصر المتعددة لخطة العمل فإن **الصندوق سيركز موارده** على المناطق الهامة للأمن الغذائي وزيادة دخل فقراء الريف. **وسوف** تكفل هذه الخطة تركيز جهود الصندوق بصورة أوضح على المجالات التي تعاني فيها النظم الوطنية والدولية من الضعف وتتطلب التعزيز. **ولن** ينخرط الصندوق، في ظل الخطة، في الميادين التي لن يحقق فيها قيمة مضافة تذكر. ولا تشتمل مهمة الصندوق على توفير الإغاثة: فمهامه المتصلة بالأمن الغذائي لا تتضمن توفير الأرز ولا وعائه، بل الوسائل اللازمة لزراعة هذا الأرز وكسب العيش من ذلك في صفوف المجموعات الأشد معاناة من سوء التغذية والفقر المدقع. **وسوف** ينسق الصندوق ويتعاون مع المؤسسات ذات المهام والخبرات الغوثية. **وسيتجنب** تكرار جهودها. وسيتم رسم تفاصيل التركيز التشغيلي المقبل للصندوق بالتشاور الوثيق مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الإنمائية الدولية والثنائية، والمجتمع المدني. على أن مهمة الصندوق، وخبرته، ونقاط قوته تملي بالفعل الخطوط العامة لوجهة تركيزه، كما أن موقعه في النظام الإنمائي يحدد دوره مسبقا.

16 - وسيركز الصندوق على الحد من الجوع والفقر المدقع في صفوف سكان الريف المعدمين، بما في ذلك المجموعات المعانية من التهميش المادي والاجتماعي والتي لن ترفع عنها لعنة الاستبعاد ما لم يتم بذل جهود متعمدة وخاصة. وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فإن مساهمة الصندوق ستنصب أساساً على الهدف الإنمائي 1، ولكن ضمن سياق توجه قوي نحو القضايا المتعلقة بالتمايز بين الجنسين (الهدف الإنمائي 3). **ولن** يُعنى الصندوق بقضايا الاقتصاد الكلي والقضايا غير الريفية باستثناء المجالات التي لها تأثير مباشر على قضايا التنمية الريفية وحيث توفر خبرة الصندوق نظرات ثاقبة يمكن أن تشكل إسهاماً ماديا في عمليات اتخاذ القرارات الأساسية. كما أنه لن يهتم عموماً بقضايا القطاع الاجتماعي التي تنصب عليها جهود الكثير من الجهات المانحة الأخرى. وهكذا فإنه في حين كان الصندوق يعني قبلاً بمسائل الخدمات والمرافق الأساسية الاجتماعية على المستوى المحلي لتلبية احتياجات مجموعته المستفيدة، فإنه سيركز في المستقبل على ميادين اختصاصه الجوهرية، وسيعمل على اجتذاب الجهات الفاعلة الأكثر تأهيلاً للقيام بأنشطة تكميلية في المجالات الضرورية التي تقع خارج نطاق هذا الاختصاص. وسيتوجه الصندوق رأساً نحو المستوى المجتمعي، ونحو القضايا ذات الأهمية المباشرة والفورية لموارد رزق غالبية الفقراء المتمثلة في الزراعة ذات النطاق الضيق والعمالة الريفية. وسيشمل ذلك ما يلي:

(أ) ضمان قدرة كافية على الوصول إلى الأراضي والمياه.

(ب) إدارة وصون الموارد الطبيعية التي تستند إليها موارد الرزق الريفية.

(ج) الوصول إلى الخدمات المالية الريفية للاستثمار والادخار.

(د) بناء وصون قدرة الفقراء على الوصول بصورة منصفة إلى الأسواق الناشئة لمنتجاتهم ولما يحتاجونه من مدخلات مادية.

(ه) امتلاك الفقراء للمعارف والتقانات الضرورية للإنتاج والتسويق.

(و) تعزيز منظمات فقراء الريف.

17 - وسيتطلب تركيز موارد الصندوق بالضرورة أن تكون **المجموعة المستهدفة واضحة ومخصوصة**. وكما سبقت الإشارة فإن هناك بعداً حاسماً من أبعاد الحد من الفقر الريفي وهو تذليل العقبات الخاصة التي تواجه فقراء الريف من الرجال والنساء في مجال كسب الدخل والإنتاج. ومن الصعب على إدارة الاقتصاد الكلي أن تهتم بهذه القضايا نظراً لانشغالها الحصري بالظروف **العامة** للحياة الاقتصادية. ومن جهة أخرى، فإن استثمارات القطاع الاجتماعي لا تتعامل مع عناصر ظروف الإنتاج والعمالة التي تواجه فقراء الريف التي تخلِّف أثراً بالغاً على ما يمكن أن تحققه حتى الشرائح الأفضل صحة والأكثر تعليماً من بين هؤلاء الفقراء من حيث تحسين الدخل وتعزيز الأمن الغذائي. وتتمثل المزايا النسبية للصندوق ودوره في معالجة هذه المسائل من منظور الفقراء وبالتعاون مع منظماتهم ومؤسساتهم. وبالتالي فإن خطة عمل الصندوق ستكفل استحداث وتطبيق مصفوفات واضحة ودقيقة لاختيار المجموعات المستهدفة، وستمنح الأولوية للشرائح المعدمة من رجال الريف ونسائه، وللأقليات والمجموعات الأصلية، ذات القدرة على الاستفادة من الفرص المعززة للإنتاج الزراعي وتوليد الدخل. وفي سياق منهجية الاستهداف المحسنة التي يجري إعدادها حالياً، فإن الصندوق سيركز على فقراء الريف الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني والذي يقل في العديد من البلدان المعدمة عن عتبة الفقر المدقع ذاتها المحددة للهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية والبالغة دولار أمريكي واحد في اليوم. وسيشمل ذلك صغار المزارعين ذوي الأصول الشحيحة، والمعدمين، وصغار التجار والحرفيين، والرعاة، وصيادي الأسماك، وغيرهم ممن يعانون من الفقر المدقع ويتمتعون في الوقت ذاته بالقدرة على تحسين أوضاعهم. ولن يفرض الصندوق في جهوده مخططاً موحداً للحد من الفقر، إذ أنه سيستجيب للسمات الفريدة للفقر الريفي في كل بلد من البلدان التي يعمل بها.

18 - وسيتمثل المبدأ الشامل لخطة العمل في **دعم قدرة المجموعات السكانية والبلدان الفقيرة على استنباط حلولها الذاتية المستدامة لمشكلة الفقر**. وسيتعامل الصندوق مع الفقراء كشركاء كاملين ونشطين في إيجاد وإرساء الحلول المتناسبة مع مصالحهم وقدراتهم. وستهدف برامج الصندوق، وخططه، وعملياته بصورة صريحة إلى توسيع قدرات وأصول الفقراء ومنظماتهم، بما في ذلك العلاقات مع الجهات الفاعلة القوية والعمليات في المستويات العليا. وتشمل المصفوفات العريضة التي ستُستخدم في قياس مدى نجاح الصندوق ما يلي:

(أ) أن تنخفض معدلات الفقر وتتحسن التغذية في المناطق الريفية؛

(ب) أن يرتفع مستوى المشاركة المنظمة لفقراء الريف في العمليات الإنمائية؛

(ج) أن تُكرَّس مقادير أكبر من الموارد الوطنية والدولية لحل التحديات الأساسية المتعلقة بموارد الرزق الريفية؛

(د) أن تخلِّف البرامج والسياسات التي يتفق عليها الفقراء والحكومات معاً أثراً هاماً على قدرة الفقراء على زيادة الدخل الريفي والحد من انعدام الأمن الغذائي.

19 - وستمنح خطة العمل الأولوية إلى **نُهج جديدة لشحذ وتعزيز فعالية السياسات والبرامج الوطنية والدولية للحد من الفقر الريفي**. ويتطلب ركود جهود التنمية الريفية والحد من الفقر في العديد من البلدان حلولاً جديدة، ويتمثل دور الصندوق في النظام الدولي، كوكالة متخصصة متعددة الأطراف للحد من الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي، المساعدة

على توفير مثل هذه الحلول. وعبر خطة العمل فإن الصندوق سيعزز من الاستراتيجيات والمساعدات الخاصة بالتنمية الريفية عبر استنباط واختبار حلول مبتكرة وجيدة للتحديات الرئيسية المتعلقة بالدخل والأمن الغذائي التي تواجه فقراء الريف، ومن خلال تعبئة الموارد وحشد الشراكات لتنفيذ هذه النُهج على نطاق أوسع. وسيستثمر الصندوق في تطوير النهج اللازمة للاستفادة من المساعدات الدولية ومن موارد البلدان النامية ذاتها. ومن الوظائف الأساسية في إطار خطة العمل القيام باستخلاص الدروس من النجاحات وأيضا من الإخفاقات في ميادين مثل الائتمان الصغري، ودور المشترين الدوليين في دمج المنتجين الريفيين في سلاسل الإمداد العالمية والهيئات التنظيمية مثل منظمات المزارعين، ومنظمات النساء، والمجتمع المدني. وستصبح "مذكرات التعلم" عنصراً أصيلاً في عمليات الصندوق وستُتاح في صيغة تُيسِّر الإطلاع عليها واستخدامها ضمن الصندوق ومن جانب كل شركائه.

20 - ومن شأن **نسخة معدلة ومحدَّثة من الإطار الاستراتيجي** أن تكفل تعزيز وضوح عمليات الصندوق من حيث **طبيعتها** و**سبل تنفيذها**، بما في ذلك الميادين المواضيعية التي سيوفر الصندوق لها المساندة وطريقة عمل الصندوق فيما يتعلق بالشراكات والعمليات الوطنية والدولية على حد سواء. وسيوفر الإطار الإرشاد بشأن التنسيق مع الحكومات الوطنية، ومنظمات المزارعين والنساء، ونظم الاتساق عبر وثائق استراتيجية الحد من الفقر والعمليات التخطيطية الإنمائية الوطنية الأخرى. وبالنظر إلى أن علاقات الشراكة والمزايا النسبية ستحتل موقعاً محورياً في خطط الصندوق وعملياته، فسيتم إعداد الوثائق الاستراتيجية الأساسية للصندوق، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي، بالتشاور مع الشركاء الرئيسيين والمجموعات الأخرى.

21 - وسيوضع تعريف الصندوق لدوره، وتركيزه، وأثره المنتظر موضع التطبيق بمساندة أداة جديدة للتخطيط والرصد (للأداء والأثر). وفي ظل خطة العمل، ستُحدد **مؤشرات الأداء والأثر** المؤسسية الرئيسية المتعلقة بدور الصندوق وتركيزه، وستُدرج في أداة جديدة هي الخطة متوسطة الأجل. وستشكل هذه الخطة الإطار لتنفيذ نهج للإدارة المستندة إلى النتائج إزاء التخطيط والميزنة. وستحدد الخطة أهدافاً للصندوق قابلة للرصد بشأن الأثر والمخرجات الأساسية الداعمة، وستوفر خطوطاً توجيهية عامة لتخصيص الموارد الكلية للصندوق.

22 - وسيعرض البرنامج الأول للعمل والميزانية الذي يعكس الشريحة السنوية من العمليات اللازمة لتحقيق الخطة متوسطة الأجل في سبتمبر/أيلول عام 2007. وسيتولى نظام استراتيجي محدَّث للتخطيط، والميزنة، والرصد، استعراض الامتثال والأداء وإعداد التقارير عن ذلك، مع المقارنة مع المؤسسات المماثلة الأخرى متعددة الأطراف. واستناداً إلى أهداف الخطة متوسطة الأجل وآليات رصد التقدم، علاوة على النتائج التي خلص إليها مكتب التقييم والخاصة باستدامة فوائد المشاريع، فإن الصندوق سيزود المجلس التنفيذي **بتقارير منتظمة عن الفعالية الإنمائية للصندوق**، بما يجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية، ويستفيد من نتائج نظام إدارة النتائج والأثر. وستوفر الأهداف المؤسسية المحددة في الإطار الاستراتيجي والموضَّحة في الخطة متوسطة الأجل الإطار لخطط الصندوق وتقاريره على المستوى القطري، وهو ما سيعكس تركيز المؤسسة ومزاياها النسبية من خلال إدراج المؤشرات المناظرة للأداء والأثر (بما في ذلك المؤشرات التي تستهدفها خطة العمل والمتمثلة في تمتع ما نسبته 100% من المشاريع باتساق عال أو معتبر مع الأولويات الإنمائية القطرية، وتمتع ما نسبته 80% منها بوجود نتائج مرضية وبكونها قابلة للاستدامة، وتمتع 60% منها بمستوى عال أو معتبر من الكفاءة). **وسيضمن نظام جديد لضمان الجودة تم وضعه استنادا إلى**

خبرة المؤسسات المالية الدولية ومن بينها البنك الدولي، الاتساق السياساتي وتحسين الجودة عند الدخول في جميع العمليات الرئيسية.

23 - وسيستفيد نظام ضمان الجودة من القدرات التقنية والمواضيعية المعززة التي سيتم تطويرها في الصندوق وكذلك من التعبئة النشطة للخبرات الخاصة والتكميلية في المنظمات الخارجية. وفيما يتعلق بالجودة في مرحلة الإدراج، وتمشياً مع روح إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، فستخضع تصميمات المشروعات والبرامج للاستعراض بالتعاون مع الشركاء الأساسيين الوطنيين والدوليين على المستوى القطري، وستشكل وثائق هذه المشاورات عنصراً في عملية الموافقة على تلك المشروعات والبرامج. وبهذا الإطار سينسق الصندوق بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء من المؤسسات المالية الدولية وبخاصة ضمن إطار نظام المنسق المقيم. وسيتم النهوض بعمليات الإدراج في الحافظة على مستوى الصندوق في إطار أنشطة استعراض أشد انتظاماً يتولاها النظراء الخارجيون، وجرى اختبارها بالفعل في العمليات المالية الريفية للصندوق.

24 - **ستحدد خطة العمل العمليات، والسياسات، والأدوات اللازمة لتحقيق وتعزيز الاتساق في الجهود الإنمائية التي يبذلها المجتمع الدولي، ولتدعيم العمليات الوطنية والدولية المتعلقة بوضع السياسات.** ولا تقتصر مهمة الصندوق على مساندة الأولويات الوطنية ونظم التنسيق الدولي فحسب، بل إنها تشمل أيضاً تسخيرها بصورة أفضل لخدمة فقراء الريف. وسيساعد الصندوق على تحسين النهج الوطنية للحد من الفقر الريفي عبر العمل في النظم الوطنية ومن خلالها. وسيسهم الصندوق في تلبية مؤشر التقدم الرئيسي في إعلان باريس وهو إرساء استراتيجيات إنمائية قطرية فعالة. وسيعمل الصندوق على ترويج أنظمة مشتركة للدعم التقني. كما سيعمل الصندوق في حدود الميزانية المعتمدة عبر نظم الإدارة المالية العامة المحلية، مما يساند التنفيذ الفعال للسياسات الوطنية في لامركزية الميزنة والتخطيط في المناطق الريفية.

25 - ومن خلال **الانخراط المنتظم في وثائق استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية، على نحو ما هو محدد في سياسة الصندوق المتعلقة بهذه النهج**، فإن الصندوق سيلتمس بصورة انتقائية فرص الحوار المستقاة من خبرة الصندوق الميدانية أو من نجاح المشروعات أو المطلوبة لمثل هذا النجاح فيما يتعلق بخيارات السياسات والبرامج للتقدم الاقتصادي لفقراء الريف، وذلك بالاستناد إلى خبرات الصندوق الميدانية. وسيعمل الصندوق على ترويج إدماج الدروس المستقاة من المشروعات الاستطلاعية في السياسات والبرامج الأساسية للحد من الفقر، كما سيروج العمليات التشاركية والتشاورية التي تتيح للشركاء الإنمائيين المحليين الآخرين، ولاسيما منظمات الفقراء، أن يسهموا بمعارفهم وخبراتهم في وضع السياسات المتعلقة بالحد من الفقر.

26 - وتتطلب المشاركة الفعالة في وثائق استراتيجية الحد من الفقر والأنماط الأخرى من تنسيق المعونة استحداث وثائق للبرامج القطرية تتسم بالدقة والشفافية. وستكون **وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج** الأداة التي سيستخدمها الصندوق للتخطيط على المستوى القطري. وستشكل الوثائق الجديدة هذه حلقة الوصل بين أهداف وطرق الصندوق المؤسسية من جهة، والعمليات والخصائص القطرية من جهة أخرى. وستدرج هذه الوثائق وتدمج السياسات، والشراكات، وأهداف إدارة المعارف ذات الأولوية التي تعكس الظروف القطرية. وسيتم إعداد الوثائق بالتعاون بين الصندوق، والحكومة، ومنظمات المزارعين الفقراء، والجهات المعنية الوطنية، وآليات تنسيق المساعدة،

وستُجسد خطة عمل الصندوق المعتمدة ذات الأجل المتوسط لمساندة استحداث، وتنفيذ، وإثراء الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للحد من الفقر الريفي (بما في ذلك وثائق استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية).

27 - **وستسعى خطة عمل الصندوق أيضاً إلى تحديد الوسائل المثلى من حيث الكفاءة التكاليفية التي يستطيع بها الصندوق أن يعزز من حضوره الميداني وينخرط انخراطاً بناء في الحوار القطري والتعاون بين الجهات المانحة، وكذلك في إدارة المعارف وتدابير الدعم المتصلة بالتنفيذ.** وكخطوة أولى، فإن البرنامج التجريبي الذي أُطلق في ظل التجديد السادس سيخضع لاستعراض دقيق بغية تحديد أفضل النهج المناسبة، والمرنة، وذات التكاليف المنخفضة، وتلك التي توفر أكثر الصيغ فعالية للاندماج مع عمليات وتسهيلات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء على المستوى القطري. (ستتم استضافة معظم مبادرات الحضور الميداني المنبثقة عن البرنامج التجريبي ضمن الإطار المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تمثل أي منها عملية قائمة بحد ذاتها). وكخطوة ثانية، فإن نتائج هذه العملية ستُدمج في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المنفردة بحيث يمكن التوصل إلى قرارات على أساس الاحتياجات المخصوصة، ونطاق ومتطلبات البرامج المنفردة، وتوافر الموارد المناسبة المالية منها والبشرية على حد سواء. ولهذا فإن القدرات القطرية للصندوق ستتباين، من حيث الطبيعة والتركيز، من بلد إلى آخر تبعاً للاحتياجات والفرص القطرية، ولكنها ستخدم هدفاً مشتركاً هو ارتكاز أنشطة الصندوق على الأولويات والعمليات القطرية. كما ستُدعم جهود الاستثمار في العمليات والقدرات المحلية هذه وتعبئتها عبر اعتماد الصندوق لنهج للإشراف على المشروعات والاستخلاص المنتظم للخبرات واقتسامها في ميدان الابتكار يفتح الباب أمام مشاركة المنظمات القطرية المؤهلة.

28 - سيعزز الصندوق الإدماج، والتعلم المشترك، والتلاقي الاستراتيجي في برمجيته القطرية. **وستُدخل خطة العمل وتتطلب نهجاً تشاركية لإدارة البرامج القطرية تشمل فرقاً قطرية تعمل بالتعاون مع فرق إدارة البرامج القطرية في المقر التي تستفيد من الخبرات والقدرات في مختلف أرجاء الصندوق وترتبط بالعمليات الجديدة لإدارة المعارف وضمان الجودة.** وسيستند ذلك إلى النتائج، والأهداف، والمؤشرات القطرية التي ستكون جزءاً إلزامياً من كل وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية، وسيتم تنسيقها مع مؤشرات الأثر، والأداء، والأهداف على مستوى المؤسسة.

29 - وسيتم تحديد **استراتيجية الصندوق المقبلة لإدارة المعرفة والابتكار** وتنفيذها كجزء من خطة العمل. ويعتبر تعميم الابتكار موضوع برنامج رئيسي جار بالفعل للصندوق (مبادرة تعميم الابتكار)، غير أن من الضروري وضع استراتيجية محددة بوضوح لتحقيق مستوى التطبيق المطلوب. ولن يعني الدور المقبل للصندوق في إدارة المعرفة أنه سيصبح مركزاً للدراسات الاستراتيجية أو تحليل السياسات على غرار المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. فالتحديات الماثلة أمام الصندوق في ميدان إدارة المعرفة تتمثل في ضمان التعلم المتواصل والفعال من أنشطته، وربط هذا التعلم ربطاً أصيلاً بالتعلم في الجهات الأخرى العاملة في مجالات أنشطته وتركيزه، وذلك مثلاً عبر نظام لتطوير المعارف وتبادلها قائم على مذكرات التعلم والبوابة المعنية بالفقر الريفي في الموقع الشبكي للصندوق.

30 - وستستهدي استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة والابتكار بالمبادئ الأساسية التالية:

(أ) التركيز على انخراط الصندوق في القضايا والمجالات المواضيعية التي يتمتع فيها بمزايا نسبية والتي سيحددها الإطار الاستراتيجي.

(ب) تعبئة الأنشطة المستندة إلى القروض والمنح كمنصات لتطوير المعارف عبر الإدراج الصريح لأهداف وآليات تطوير المعارف فيها.

(ج) رفع مستوى ونوعية الوقت الذي ينفقه موظفو الصندوق في إدارة المعرفة الداخلية.

(د) توفير الحوافز لموظفي الصندوق لتشجيعهم على الابتكار وتقاسم المعارف.

(هـ) بناء علاقات شراكة طويلة الأجل لتكوين المعارف ونشرها مع عدد محدود من المراكز العالمية والإقليمية المرموقة (بما في ذلك تصميم البرنامج وتطويره).

(و) الاستثمار في قدرات المراكز الإقليمية والوطنية لاستكشاف مجموعة منتقاة من قضايا وخيارات الزراعة والحد من الفقر الريفي بالشراكة مع منظمات فقراء الريف.

(ز) التواصل مع الشركاء الإنمائيين عبر برنامج موجه لاقتسام المعارف والمعلومات.

31 - **وفي ظل خطة العمل، سيقوم الصندوق بتطوير قدرة الموظفين على مساندة وظائف التغيير وأدواره،** وسيخلق إطاراً للتقدير والحوافز يكفل سعي كل الموظفين لتحقيق الأهداف المؤسسية بشكل فعال ودؤوب. وسيستعرض الصندوق ويعدّل اختصاصات الموظفين في ضوء تعديل أهداف الصندوق التشغيلية ونموذجه التشغيلي. وسيقوم الصندوق بالتعاقد مع الموظفين وفقاً للاختصاصات المطلوبة، وسيتوسع في أنشطة التدريب لبناء قدرة الموظفين الحاليين على أداء المهام الجديدة. وسيجري الصندوق تحليلاً لاختصاصات الموظفين وأعبائهم كأساس لبرنامج المناوبة بين الموظفين ونقلهم لتلبية المتطلبات التشغيلية الجديدة.

32 - وتمشياً مع زيادة المساءلة المؤسسية (عبر اعتماد نظام الإدارة المستندة إلى النتائج واستعراض الفعالية الإنمائية) فسيتم توسيع مساءلة الموظفين كأفراد ومجموعات على أساس تعريف أوضح للأفراد والمجموعات للأهداف والمخرجات النابعة من أهداف المؤسسة، والرصد المنتظم للأداء. وكجزء من ذلك، فسيتم تطبيق أدوات وطرق لإدارة الموارد البشرية لتعزيز المهارات، وتوجيه الأداء، وانفتاح الإدارة من خلال:

(أ) نظام الأجر مقابل الأداء.

(ب) زيادة المساءلة عن النتائج الإنمائية إزاء المجلس التنفيذي.

(ج) مقارنة الأداء المؤسسي مع أداء المؤسسات الإنمائية النظيرة متعددة الأطراف.

(د) تعبئة المساعدات الخارجية رفيعة المستوى في تقدير الأداء المؤسسي.

(هـ) توسيع عمليات التقدير والتدريب في ظل مبادرة مركز تطوير الإدارة (مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة) بحيث تشمل جميع مستويات الإدارة.

33 - وستتيح خطة العمل المعروضة أعلاه للصندوق أن يتعامل مع الفرص والتحديات الجديدة المحددة في تقييم التقرير الخارجي المستقل لمعالجة أوجه القصور فيه، بل والأهم من ذلك، لتحقيق الفعالية الإنمائية المعززة. وفي معظم البلدان ستكون موارد الصندوق متواضعة بالمقارنة مع متطلبات الاستثمار اللازمة للمعالجة الشاملة للمشكلات حتى لو كانت قطاعية فرعية. ولذلك فسيُرسم مسار برامج الصندوق وعمليات توسيع النطاق بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية وآليات تنسيق المساعدة. وسترتكز مزايا الصندوق النسبية في تلبية المتطلبات المخصوصة للفقراء على الاستثمار في منظمات المزارعين، والنساء، والمجتمعات المحلية وإرساء علاقات الشراكة معها بحيث يمكن لوجهات النظر المنظمة لمجموعة الصندوق المستهدفة أن تُحدث أثراً على العمليات المتصلة بالبرامج والسياسات المحلية والوطنية.

باء – تخصيص المساعدة المالية للصندوق وأشكالها

تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

34 - أكدت هيئة المشاورات مجدداً أن من الواجب التوسع في تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بحيث يغدو نظاماً موحداً للمقارنة والتخصيص على امتداد البرنامج الإقراضي ككل، بما يأخذ في الحسبان الحاجة إلى مراعاة الأولويات من زاوية التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية (ولاسيما فيما يتعلق بنصيب أفريقيا)، والحفاظ على نسبة الثلثين على الأقل من القروض بشروط تيسيرية للغاية في البرنامج الإقراضي للصندوق. ولاحظت الهيئة أن تحقيق ذلك يتطلب إجراء المزيد من المشاورات والتحليلات الدقيقة لضمان أن يعكس نظام تخصيص الموارد بشكل كامل الاتجاهات الاستراتيجية للصندوق، وأولوياته، ومهمته. وعلى هذا فقد طلبت الهيئة إلى المجلس التنفيذي تشكيل جماعة عمل لاستعراض القضايا المعنية وتقديم اقتراح بحلول سبتمبر/أيلول عام 2006 للتمكين من إرساء برنامج عمل الصندوق عام 2007 على أساس نظام موحد من المقارنة والتخصيص.

اعتماد نظام القدرة على تحمل الديون

35 - ثمة التزام من جانب الجهات المانحة الرئيسية بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتذليل العقبات التي تعترض طريق تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر في البلدان المعدمة (بما في ذلك احتواء تأثير الديون). وتتدرج المؤسسات الإنمائية الدولية أيضاً في عداد العوامل المؤثرة الأساسية في استراتيجية المساعدة الإنمائية الدولية. ومع ذلك، فإن من الواضح أن سعي هذه المؤسسات لزيادة المساعدة بشكل كبير يهدد بنشوء نزاع مع هدف احتواء أثر الديون على الحد من الفقر. وتتم تطوير المبادرة متعددة الأطراف للتخفيف من الديون كاستجابة رئيسية لهذه المسألة. وتهدف هذه المبادرة إلى توفير خفض إضافي معتبر لديون القطاع العام في البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الدائنين الرئيسيين للقطاع العام وهم المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وتتم في الوقت الحاضر صياغة تفاصيل هذه المبادرة وبعدئذ ستتضح المضامين الكاملة لهذه المبادرة وحجمها.

36 - إلا أن التحدي يبقى في تجنب زيادة إجهاد الديون من خلال إقراض بلدان ما زالت تعاني من إجهاد الديون أو أنها قريبة من عتبة إجهاد الديون حتى بعد تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف للتخفيف من الديون. وجاءت الاستجابة لهذا

التحدي من خلال تبني إطار للقدرة على تحمل الديون لتوفير المساعدة للبلدان الفقيرة المؤهلة للحصول على مساعدات بشروط تيسيرية للغاية بموجب نوافذ الاعتمادات المعينة في عدد من المؤسسات المالية الدولية الرئيسية (صندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي والمؤسسة الدولية للتنمية حتى تاريخه) ضمن نطاق مفاوضات تجديد موارد كل منها. وكمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن المقصود بإطار القدرة على تحمل الديون هو محاولة المجتمع الدولي توفير إطار مشترك وشامل للمساعدات من المؤسسات المالية الدولية للبلدان الفقيرة بحيث تقدم كل واحدة من هذه المؤسسات المساعدة بشروط متشابهة[3]، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج تحليل للمخاطر إجهاد الديون لكل قطر. وهي تتضمن زيادة رئيسية متوقعة لعنصر المنح في المساعدات الجديدة للبلدان الفقيرة المعرضة للمخاطر لضمان أن لا تؤدي المساعدات الإنمائية الجديدة إلى تفاقم المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون.

37 - ولا يهدف إطار القدرة على تحمل الديون إلى تغيير أهداف المساعدة المقدمة إلى أي بلد (رهناً بالشروط الواردة أدناه) أو تبديل الغايات المستهدفة من هذه المساعدة؛ فهذا الإطار يتحكم فقط بالشكل الذي تُقدم فيه المساعدة (أي على شكل قروض أو منح، أو مزيج من هذين النوعين). وتظل المخصصات القطرية (للمساعدة) التي تعتمدها كل مؤسسة مالية دولية خاضعة بصرامة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المعتمد فيها، في حين يخضع محتوى برنامج المساعدة إلى الاستراتيجيات والبرامج القطرية للمؤسسة المتفق عليها مع كل بلد في إطار استراتيجياته للحد من الفقر.

38 - ويوفر إطار القدرة على تحمل الديون تعويضاً شاملاً للمؤسسات المالية الدولية المشاركة بغية الحفاظ على قدرتها على تلبية الاحتياجات المقبلة المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر وصون إرثها من موارد المساعدة الإنمائية. وتتم مساندة ذلك بآليتين اثنتين هما: التعويض الكامل عن رسوم الخدمة الضائعة من خلال احتجاز وإدارة جانب من الموارد المحكومة بنهج المقادير المعدلة في حالة المؤسسة الدولية للتنمية، والتعويض الكامل عن مدفوعات سداد أصول القروض الضائعة المحقق من خلال موافقة الأعضاء على توفير موارد مكافئة للمقادير الضائعة عبر تقديم مساهمات إضافية تحدد بصورة منفصلة في سياق عمليات التجديد المقبلة، وذلك على أساس الدفع عند نشوء الحاجة[4].

39 - ويلتزم الصندوق بقوة بمبدأ تنسيق آليات المساعدة لاستئصال المشكلات التي تواجهها البلدان النامية الشريكة بسبب العدد الكبير من آليات تسليم المعونة وشروطها. ويشارك الصندوق مشاركة كاملة في مبادرة الديون كأداة للتخفيف من أعباء الديون الواقعة على كاهل البلدان الفقيرة. وتشتمل هذه المشاركة على التزام تام بالمعايير والآليات المشتركة. وبغية صون وتعزيز قدرة الصندوق على تنفيذ دوره وتركيزه المخصوصين إزاء الحد من الفقر الريفي في البلدان التي تعاني من إجهاد الديون وتدعو فيها الحاجة إلى تنسيق الجهود كي لا تؤدي المساعدات الإنمائية إلى زيادة أعباء خدمة تلك الديون، فإن على الصندوق أن ينضم إلى المؤسسات المالية الدولية الأخرى في اعتماد وتنفيذ إطار للقدرة على تحمل الديون ينص على توفير المساعدات في صورة مساعدة غير خاضعة للسداد أو مزيج من هذه المساعدة والمنح إلى البلدان ذات المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون. وعلى غرار ما هو عليه الحال في

[3] إن تماثل شروط المساعدة قائم منذ زمن بعيد فيما يتعلق بالقروض التيسيرية للغاية. ويفرض الصندوق، وصندوق التنمية الأفريقي، والمؤسسة الدولية للتنمية رسم خدمة متماثل (0.75%) وفترة سماح متطابقة (10 سنوات) على القروض التيسيرية للغاية.

[4] بغية الإيضاح فإن الجدول 1 المعنون: مساهمات التجديد الرابع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية يتضمن عموداً للمساهمات المنفصلة والإضافية للجهات المانحة للتعويض عن تكاليف منح التجديد الثالث عشر لتلك الموارد بما يتجاوز المساهمات الأساسية.

المؤسسات المالية الدولية الأخرى فإن الجمع بين آلية الدفع عند نشوء الحاجة للتعويض عن سداد أصول القروض الضائعة ونهج المقادير المعدلة للتعويض عن رسوم الخدمة الضائعة سيؤدي إلى تبني إطار للقدرة على تحمل الديون في الصندوق لا يكون له أثر كلي على وضع موارد الصندوق. وفي ضوء ما سبق، توصي هيئة المشاورات بما يلي:

(أ) أن يعتمد الصندوق إطاراً للقدرة على تحمل الديون يحكم تخصيص المساعدة إلى البلدان المؤهلة لتلقي المساعدات التيسيرية للغاية وذات المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون، ضمن نطاق المخصصات المحددة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وعلى نحو ما يتم تعديله بفعل نهج مناسب للمقادير المعدلة.

(ب) أن تُعدَّل المواد المعنية من اتفاقية إنشاء الصندوق بما يتيح تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون.

(ج) أن يستند إطار القدرة على تحمل الديون الذي يعتمده الصندوق إلى التحليلات القطرية الاقتصادية التقنية (وفي نهاية المطاف التحليلات الاستشرافية للقدرة على تحمل الديون) التي تُعدها وتعدلها من حين إلى آخر المؤسسات الدولية المعنية المختصة في هذا المجال، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(د) أن تتماشى أحكام إطار القدرة على تحمل الديون فيما يتعلق بنسبة المساعدة المقدمة على شكل منح وقروض إلى البلدان المؤهلة مع الممارسات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية المشابهة المضطلعة بمهمة المساعدة الإنمائية العالمية.

(هـ) أن توافق الدول الأعضاء في الصندوق، ولاسيما منها الجهات المساهمة الرئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، على توفير التعويض عن مدفوعات أصول القروض الضائعة نتيجة تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون وذلك على شكل مساهمات منفصلة وإضافية إلى كل تجديد لموارد الصندوق بعد اعتماد إطار القدرة على تحمل الديون بما يعادل مدفوعات الأصول الضائعة خلال فترة التجديد السابقة.

(و) أن توكل إلى المجلس التنفيذي، وضمن الأحكام العامة المنصوص عليها أعلاه، مسؤولية تحديد الأحكام التفصيلية لتشغيل إطار القدرة على تحمل الديون، وإدخال التعديلات عليها حسبما يقتضي الوضع، والإشراف على تنفيذها.

(ز) أن يتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأن النهج المناسب للمقادير المعدلة الذي سيطبقه الصندوق كجزء من إطار القدرة على تحمل الديون لضمان التعويض الكامل عن رسوم الخدمة الضائعة.

(ح) أن ترفع أمانة الصندوق إلى المجلس التنفيذي، في سبتمبر/أيلول عام 2006، اقتراحات بشأن تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك أحكام تتعلق برفع التقارير عن التقدم المحرز؛ والنصيب الإجمالي للمساعدة غير الخاضعة للسداد؛ والآثار على الأوضاع المالية للصندوق؛ وتوليد تعويض عن رسوم الخدمة الضائعة؛ ومشاركة الصندوق في أنشطة التعاون بين المؤسسات المالية متعددة الأطراف الرامية

إلى صقل واستعراض المنهجيات المستخدمة في ظل إطار القدرة على تحمل الديون، وكذلك في ضمان اتساق نهج الصندوق مع النُهج المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

40 - سيستعرض المجلس التنفيذي ويعدل، إذا اقتضت الحاجة، سياسة الصندوق للتمويل بالمنح على ضوء تبني إطار القدرة على تحمل الديون، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر المبادرة متعددة الأطراف للتخفيف من الديون في عدد من البلدان المؤهلة لتلقي المساعدة غير القابلة للسداد وما ينجم من ذلك من احتمال تقليص النسبة المخصصة في برنامج عمل الصندوق للمساعدات المقدمة بهذه الشروط بصورة كبيرة عن التقديرات الأولية البالغة 20.8% لإطار القدرة على تحمل الديون (انظر الوثيقة REPL.VII/4/R.3، القدرة على تحمل الديون والمساعدات غير القابلة للسداد: تبني إطار للقدرة على تحمل الديون في الصندوق).

جيم - المسؤوليات الائتمانية وإدارة الأصول والخصوم

المسؤوليات الائتمانية

41 - تمشياً مع السياسات المتبعة في معظم المؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، فإن نهج الصندوق بشأن الضوابط الداخلية يستند بدرجة كبيرة إلى النموذج الوارد في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لهيئة تريدواي في نيويورك عام 1992 (الذي تشيع الإشارة إليه باسم نموذج تريدواي).

42 - وقد اتخذ الصندوق تدابير لضمان السلامة المالية وحماية الأصول شملت ما يلي:

(أ) تنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم للتركيز على تحديد المخاطر المالية، وفهمها، وإدارتها، والسعي في الوقت ذاته إلى تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، وتنفيذ سياسة استثمار أكثر تحفظاً؛ وإصدار كتيب الخزانة رسمياً؛

(ب) برنامج التغيير الاستراتيجي وتنفيذ النظام المالي المتكامل PeopleSoft، بما في ذلك مواصلة تعزيز القدرات في مجال الإبلاغ عن معلومات الإدارة في كافة مجالات المنظمة؛

(ج) إنشاء مهمة منفصلة للتخطيط الاستراتيجي والميزانية، والأخذ بأسلوب الميزنة على أساس الأنشطة، وتطبيق اللامركزية على القرارات المتعلقة بالميزانية والإدارة؛ وتطبيق الإبلاغ الموحد عن أداء الميزانية بالترافق مع الإبلاغ الدوري عن إنجاز أهداف الشُعب؛

(د) إنشاء لجنة الإشراف لتنسيق عمليات التحقيق في المخالفات المزعومة، ووضع سياسات وإجراءات لتغطية عمليات التحقيق، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحماية الموظفين من الأعمال الانتقامية والاتهامات الكيدية؛ وإصدار تقرير سنوي عن نتائج عمليات التحقيق (بما في ذلك الجزاءات) للموظفين وللجنة مراجعة الحسابات على السواء؛

(هـ) استحداث سياسة وإجراءات لمكافحة الفساد؛

(و) تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية؛

(ز) تعزيز وظيفة الأمن في الصندوق وإعادة هيكلة غطائه التأميني؛

(ح) تحديد خطط استمرارية الأعمال على مستوى المنظمة، بما في ذلك وضع خطة للطوارئ والإنعاش في المجالات الحرجة التي تشمل تقانة المعلومات ومرافق المقر.

43 - وحقق الصندوق تقدماً ملحوظاً في النهوض بالإجراءات والضوابط الداخلية وسيعمل على توسيع وصقل هذا النهج بحيث يضاهي ما هو ناشئ من ممارسات فضلى في أوساط المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك ما يلي:

(أ) إنشاء تسهيلات سرية للإبلاغ عن الادعاءات؛

(ب) تعزيز وظيفة التحقيق في الصندوق؛ و

(ج) إرساء عملية لحظر التعامل مع المتعهدين المخالفين في مشروعات الصندوق.

44 - سيواصل الصندوق إجراء مزيد من التوثيق لإطار الرقابة الداخلية فيه، وسيسعى إلى تقييم مختلف بدائل تقديم تقارير الإدارة الرسمية حول فعالية الضوابط، مع مراعاة آثار التكاليف/الفوائد على الصندوق وأفضل ما يستجد من ممارسات. وسيسعى الصندوق إلى إدراج إدارة المخاطر في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة في الصندوق بدون إيجاد هياكل ومناصب دائمة جديدة، وإنما عن طريق الاستفادة من الموارد والأدوات والممارسات القائمة.

إدارة الأصول والخصوم

45 - تتعرض كل المؤسسات المالية، بما في ذلك الصندوق، لسلسلة من المخاطر المالية في قوائم موازناتها. وتنصب إدارة الأصول والخصوم على تحديد، وتفهم، وإدارة تلك المخاطر مع العمل على تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة. ووفر استعراض إدارة الأصول والخصوم لعام 2003 نظرة عامة للإدارة الشاملة لتلك الأصول والخصوم في الصندوق ولمدى التعرض للمخاطر. والاستنتاج الشامل الذي خلص إليه الاستعراض هو أن الصندوق عموماً يقوم باعتماد سياسات لتجنب المخاطر تماثل ما تتبعه المؤسسات المالية الدولية الأخرى. غير أن نهجه إزاء إدارة السيولة يختلف كثيراً عما هو قائم في تلك المؤسسات.

46 - ونتيجة لاستعراض إدارة الأصول والخصوم عام 2003 والتحليلات الأخرى لهذه الإدارة، فقد تم تنفيذ تدابير التحسين التالية:

(أ) إنشاء جماعة منفصلة لإدارة الأصول والخصوم في مكتب أمين الخزانة للمساعدة على النهوض بكفاءة وفعالية هذه الإدارة في الصندوق.

(ب) تخصيص جزء من حافظة الاستثمارات في الصندوق لفئة الأوراق المالية 'المحفوظة حتى الاستحقاق' وتصفية حافظة الأسهم للتقليل بشكل أكبر من المخاطر السوقية.

(ج) تعديل الخطوط التوجيهية للاستثمار في الصندوق للقضاء على احتمال التعرض لمخاطر العملة دون تغطية.

47 - وفيما يتعلق بمخاطر السيولة، أبرز استعراض إدارة الأصول والخصوم أن مستوى الأصول السائلة للصندوق يتسم بالارتفاع بالنسبة إلى برنامجه الإقراضي ومستوى الصرف السنوي للقروض، وذلك بالمقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى. ولذلك فقد اقترح الاستعراض استراتيجية بديلة للنهوض باستخدام أصول الصندوق السائلة، مع زيادة الموارد المتاحة للالتزام بها كقروض ومنح إلى الدول الأعضاء في الوقت ذاته. وتمشياً مع هذه الاستنتاجات، فإن الصندوق سيقوم بتعريف مصطلح 'الموارد المتاحة لعقد الالتزامات' ليشمل التدفقات العائدة المقبلة من القروض على مدى خمس سنوات (ناقصاً تكاليف مبادرة الديون وخصم بنسبة 5%) بالإضافة إلى وثائق المساهمات التي سيتم استلامها (باستثناء وثائق المساهمات المؤهلة والتي مازالت خاضعة للتخصيص من قبل الدول الأعضاء) لإتاحة المزيد من الموارد للقروض والمنح مع المحافظة على مستوى منخفض للغاية من مخاطر السيولة بالمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي ديسمبر/كانون الأول 2006، سترفع إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي، والتماساً لموافقته، سياسة بشأن السيولة ستوفر الوسائل اللازمة للرصد ولضمان إتاحة سيولة كافية للصندوق على الدوام.

دال – برنامج الموظفين المهنيين المزاملين

48 - يتعاقد الصندوق مع الموظفين على أساس الجدارة. وليس هناك في الصندوق نظام رسمي للحصص القطرية ولو أنه يأخذ بعين الاعتبار هدف التوزيع الجغرافي العادل. وسيسعى الصندوق بشكل تفاعلي إلى تشجيع طلبات التوظيف من البلدان والأقاليم غير الممثلة تمثيلاً وطيداً في الصندوق. وتزيد نسبة الموظفين من أبناء البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من مجموع عدد الموظفين عما هو قائم في منظمة الأغذية والزراعة (التي تطبق نظاماً للحصص القطرية) وعما هو قائم كذلك في برنامج الأغذية العالمي. وبالمثل فقد حقق الصندوق أداء طيباً فيما يتعلق بنسب الرجال والنساء في تركيب الموظفين، بما في ذلك فئة الموظفين المهنيين، دون اعتماد نظام رسمي للحصص أيضا. أما الميدان الذي لم يحقق فيه الصندوق الكثير من النجاح فيما يتصل بهدف التوزيع الجغرافي العادل فهو برنامج الموظفين المهنيين المزاملين الذي تقوم في ظله الدول الأعضاء برعاية موظفين أفراد في الصندوق. وهذه الدول هي من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حصراً. وبالنظر إلى ارتفاع معدل الاحتفاظ في الصندوق بالمنخرطين في هذا البرنامج عقب تركهم له، فإن هذا الخلل الإقليمي يعرض التوزيع الجغرافي العادل للموظفين للخطر. وإقراراً بأن برنامج الموظفين المهنيين المزاملين مهم لتشغيل الصندوق وبأن التوزيع العادل للفرص ووظائف الموظفين في الوقت ذاته يشكل مبدأ هاماً من مبادئ حسن سير العمل في الصندوق، فإن الصندوق سيستطلع أساليب أخرى لتنفيذ برنامج معزز للموظفين المهنيين المزاملين. وأعربت هيئة المشاورات عن دعمها لمفهوم إرساء مثل هذا البرنامج لتوفير فرص واسعة وعادلة للمرشحين من كل الدول الأعضاء وفقاً للجدارة. وفي الوقت ذاته، أقرت الهيئة بأن اقتراحاً على هدي هذه الخطوط سيترك آثاراً مالية كبيرة، وفي هذا

السياق، فقد طلبت إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 أن يستعرض نطاق برنامج معزز للموظفين المهنيين المزاملين وآثاره المالية، وأن يستطلع السبل اللازمة لإتاحة تنفيذه خلال فترة التجديد السابع.

خامسا – دور المجلس التنفيذي وهيكل التسيير في الصندوق

ألف – دور المجلس التنفيذي

49 - تأسس الصندوق كثمرة للشراكة بين أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط، والبلدان النامية. وكانت هذه القاعدة العريضة للمشاركة في التمويل والتسيير الفعال للصندوق عاملاً حيوياً من عوامل خصوصيته، وهو ما يشكل عنصراً أساسياً في الطابع المخصوص للصندوق ومزاياه النسبية. وبفضل هيكل المجلس التنفيذي وتركيبه، فإن بُعد الصندوق هذا ينعكس في الإرشادات الموجهة إلى إدارته. ويعتبر هذا الانخراط أصلاً إنمائياً سيستفيد الصندوق منه لتعزيز فعاليته.

50 - وفي فترة التجديد السابع، فإن الصندوق سيواصل استخدام هذا الأصل، بل وبفعالية أشد أيضا للإشراف وضمان الفعالية والقرارات السياساتية. وعلى سبيل المثال، فإن الصندوق سيسهل التركيز على القضايا الاستراتيجية والسياساتية وسيطور صياغة جديدة لوثائق المشروعات، كما سيطور وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لتغدو مستندة على النتائج. وسيستعرض المجلس التنفيذي كل أدوات التخطيط والرصد في الصندوق، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي، والخطة متوسطة الأجل، والتقرير المتعلق بالفعالية الإنمائية للصندوق. وسيتخذ الصندوق الترتيبات اللازمة لمساندة دورات أطول للمجلس التنفيذي على أساس كل حالة على حدة وبالاتفاق مع هذا المجلس، كما سيوفر الوثائق في صيغة تكفل تعزيز انخراط المجلس في قضايا السياسات والاستراتيجيات.

51 - وسيستعرض المجلس التنفيذي أيضاً سياسة الصندوق بشأن نشر الوثائق عام 2006، مع مراعاة مداولات هيئة المشاورات حول السياسة الراهنة ومقارنتها مع السياسات والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع المعتمدة في مجموعة مختارة من المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة.

باء – هيكل التسيير في الصندوق

52 - *سيتضمن هذا القسم نتائج مداولات جماعة عمل التجديد السابع، التي أنشأتها هيئة المشاورات في دورتها الرابعة، لاستطلاع المقترحات المتعلقة بحقوق التصويت، والتمثيل في المجلس التنفيذي، ودور المجلس التنفيذي وفعاليته.*

سادسا – متطلبات التمويل في فترة التجديد السابع

ألف – برنامج العمل للفترة 2007–2009

53 - سيعكس برنامج عمل الصندوق بين عامي 2007 و2009 تطور نظام المساعدة الإنمائية والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي. وثمة تقدير متزايد لأهمية التنمية الريفية والزراعية في بلوغ الأهداف

المذكورة، ولاسيما هدف خفض معدلات الجوع والفقر الشديد إلى النصف. وقد تجلى ذلك في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005. وهناك تفهم بأن التعجيل بوتيرة التنمية الريفية والزراعية سيتطلب استثمارات ضخمة جدا. وسيتم توفير ذلك في المقام الأول عبر الآليات الوطنية والدولية التي تركز بصورة أشد على دور *نقل* الموارد. ويتمثل دور الصندوق في أن يتصدر الصفوف في المشروعات والبرامج لاستطلاع نهج جديدة وجيدة، وضمان أن تكون البرامج والسياسات العامة للتنمية الريفية والحد من الفقر في موقع أفضل يتيح لها أن تعكس هموم الفقراء المتصلة بالدخل والأمن الغذائي، وأن تتجسد فيها الممارسات المثلى في الحلول المستدامة، وأن تحفز الاستثمارات من المؤسسات ذات الطابع المالي الصرف. وفي بعض البلدان، ولاسيما حيث تشح الموارد الإنمائية الذاتية، وينصب تركيز المساعدة الخارجية على مجالات أخرى، فإن دعم الصندوق المالي للحلول المتعلقة بالفقر الريفي قد يكون حاسماً في نقل النهج التقدمية من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ الميداني.

54 - ويعتبر تحويل الاهتمام العالمي العام بالتنمية الريفية إلى انخراط عملي لموارد أكبر في إطار نهج أفضل تحدياً رئيسيا. على أنه تحد صُمم الصندوق لمواجهته، وسيؤدي اعتماد تركيز أدق ودور تحفيزي صريح (بالاستناد إلى نموذج تشغيلي جديد) إلى جعل الصندوق نصيراً كفوءاً وفعالا. وسيقوم الصندوق بتوسيع عمله لتلبية الحاجة إلى مدخلات متخصصة في نظام عالمي لتوفير الدعم الواسع وذي الجودة الرفيعة في الوقت ذاته لأنشطة التنمية الريفية. وفي الحقيقة، فإن الصندوق سيعزز من قدرته التحفيزية بما يتماشى مع توسع اهتمام والتزام الجهات الأخرى عبر توفير تدفقات أضخم من الموارد للتصدي لأزمة التنمية الريفية.

55 - وسيتناسب التوسع في برنامج عمل الصندوق مع ما يتاح من موارد ومع قدرة الصندوق على استخدامها بصورة فعالة. وقد تحسنت هذه القدرة خلال فترة التجديد السادس، وهو ما سمح للصندوق بزيادة حجم برنامج عمله بحدود 10% سنويا في الفترة 2004 – 2006 مع تنفيذ برنامج إصلاحي في الوقت ذاته بما في ذلك مهام التجديد السادس (راجع الفقرة 10 أعلاه) وبرنامج التغيير الاستراتيجي الشامل (المرحلة الأولى). وسيعتمد الصندوق على إنجازاته في ميدان التغيير، وسيستخدم النهج ذاته في الفترة 2007–2009، وهو ما يعني توسيع برنامج عمله تدريجياً بالترافق مع تعزيز القدرة، والكفاءة، والفعالية من خلال خطة العمل. وسيتمثل الهدف في الحفاظ على معدل نمو بنسبة 10% سنوياً على غرار ما شهدته فترة التجديد السادس للموارد. وسيمكِّن ذلك الصندوق من اعتماد رقم مستهدف لبرنامج عمله الكلي في فترة التجديد السابع بقيمة ملياري دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي هو الذي سيتولى تقرير برنامج العمل الفعلي كل سنة. وعند قيامه بذلك فإن المجلس سيراعي حجم الموارد المتاحة ومدى قدرة الصندوق على تنفيذ برنامج العمل المعتمد.

باء – المتطلبات المالية لفترة التجديد السابع

56 - في سياق هذا الرقم المستهدف لبرنامج عمل الصندوق خلال فترة التجديد السابع والبالغ ملياري دولار أمريكي، فإن مجموع متطلبات الموارد سيبلغ نحو 2.427 مليار دولار أمريكي، وهو ما يتضمن 290 مليون دولار أمريكي

للميزانية الإدارية واعتماد تمويل تجهيز البرامج[5]، و137 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (باستثناء المساهمات من حساب أمانة مبادرة الديون في البنك الدولي). ويعكس هذا الرقم من النفقات الإدارية التزام الصندوق بضمان أن نسبة نفقاته الإدارية إلى برنامج عمله لن تزيد في فترة التجديد السابع، وتقصيه النشط لفرص تحقيق مكاسب من الكفاءة وذلك من خلال تنفيذه لبرنامج التغيير الاستراتيجي (المرحلة الأولى) ولخطة العمل. وتقدَّر قيمة التدفقات العائدة وعمليات إلغاء القروض بنحو 1.12 مليار دولار أمريكي. وبعد مراعاة استخدام الموارد في إطار إدارة الأصول والخصوم الذي تبلغ قيمته نحو 507 ملايين دولار أمريكي لاحظت هيئة المشاورات أن من الضروري أن تصل قيمة التجديد السابع إلى 800 مليون دولار أمريكي لتمويل برنامج العمل المستهدف خلال الفترة 2007–2009. كما لاحظت الهيئة أن مثل هذا المستوى للتجديد يتماشى مع محافظة الصندوق على نصيبه من المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن ثم صونه لدوره في الجهود العالمية لاستئصال الجوع والفقر والإسهام في تحقيق الأهداف التي اعتمدها زعماء العالم في قمة الألفية.

سابعا – توصية

57 – رحبت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق بالجهود المبذولة لتعزيز قدرة الصندوق على تنفيذ برنامج معزز للعمل مع تحقيق مستوى أعلى من الأثر والاستدامة لترسيخ الأمن الغذائي والحد من الفقر والهشاشة في صفوف أفقر المواطنين في العالم في الوقت ذاته. وفي هذا السياق، أحاطت الهيئة علماً بهدف الحفاظ على زيادة بنسبة 10% سنوياً على امتداد فترة التجديد السابع للموارد بما يعني أن قيمة برنامج العمل في الفترة 2007–2009 ستصل إلى ملياري دولار أمريكي. ولاحظت الهيئة كذلك أن المجلس التنفيذي سيحدد ويعتمد برنامج العمل سنوياً بما يراعي حجم الموارد المتاحة ومدى نمو قدرة الصندوق. ووافقت الهيئة في هذا السياق على رقم مستهدف للتجديد السابع بقيمة 800 مليون دولار أمريكي، وهي توصي مجلس المحافظين باعتماد مشروع القرار المدرج في الملحق الأول من هذا التقرير.

[5] يشتمل مبلغ 290 مليون دولار أمريكي للفترة 2007 – 2009 ما مجموعه 228 مليون دولار أمريكي للميزانيات الإدارية لفترة ثلاث سنوات و62 مليون دولار أمريكي لحصة اعتماد تمويل تجهيز البرامج المخصصة للميزانية. ويجب ملاحظة أن برنامج العمل ينطوي على حصة مماثلة قدرها حوالي 20 مليون دولار أمريكي سنوياً لاعتماد تجهيز تمويل البرامج.

الملحق الأول

مشروع قرار بشأن التجديد السابع لموارد الصندوق

يُدرج عند الانتهاء من مناقشة الوثيقة REPL.VII/5/R.2/Add.1.

الملحق الثاني

موجز استنتاجات وتوصيات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق

الموضوع	استنتاجات وتوصيات	الخطوات التالية
خطة العمل	سينفذ الصندوق خطة عمل للنهوض بفعاليته الإنمائية على النحو الذي سيصادق عليه المجلس التنفيذي.	راجع خطة عمل الصندوق للنهوض بفعاليته الإنمائية.
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	أكدت هيئة المشاورات مجدداً أن من الواجب التوسع في تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بحيث يغدو نظاماً موحداً للمقارنة والتخصيص على امتداد البرنامج الإقراضي ككل، بما يأخذ في الحسبان الحاجة إلى مراعاة الأولويات من زاوية التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية (ولاسيما فيما يتعلق بنصيب أفريقيا)، والحفاظ على نسبة الثلثين على الأقل من القروض بشروط تيسيرية للغاية في البرنامج الإقراضي للصندوق. ولاحظت الهيئة أن تحقيق ذلك يتطلب إجراء المزيد من المشاورات والتحليلات الدقيقة لضمان أن يعكس نظام تخصيص الموارد بشكل كامل الاتجاهات الاستراتيجية للصندوق، وأولوياته، ومهمته. وعلى هذا فقد طلبت الهيئة إلى المجلس التنفيذي تشكيل جماعة عمل لاستعراض القضايا المعنية وتقديم اقتراح بحلول سبتمبر/أيلول عام 2006 للتمكين من إرساء برنامج عمل الصندوق عام 2007 على أساس نظام موحد من المقارنة والتخصيص.	يتوجب على المجلس التنفيذي تشكيل جماعة عمل لاستعراض القضايا المعنية وتقديم اقتراح بحلول سبتمبر/أيلول 2006.
إطار القدرة على تحمل الديون	سيعتمد الصندوق إطاراً للقدرة على تحمل الديون يحكم تخصيص المساعدة إلى البلدان المؤهلة لتلقي المساعدات التيسيرية للغاية وذات المخاطر العالية والمتوسطة لإجهاد الديون، ضمن نطاق المخصصات المحددة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وعلى نحو ما يتم تعديله بفعل نهج مناسب للمقادير المعدلة. يجب تعديل المواد المعنية من اتفاقية إنشاء الصندوق بما يتيح تشغيل إطار القدرة على تحمل الديون. ستقوم الدول الأعضاء في الصندوق، ولاسيما منها الجهات المساهمة الرئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية، على توفير التعويض للصندوق عن مدفوعات أصول القروض الضائعة نتيجة تطبيق إطار القدرة على تحمل الديون وذلك على شكل مساهمات منفصلة وإضافية إلى كل تجديد لموارد الصندوق بعد اعتماد إطار القدرة على تحمل الديون بما يعادل مدفوعات الأصول الضائعة خلال فترة التجديد السابقة. سيؤمن الصندوق تعويضا كاملا عن رسوم الخدمة الضائعة من خلال تطبيق نهج الحجم المعدل لبرنامج المساعدة بما يتفق مع إطار القدرة على تحمل الديون.	سيقدم الصندوق إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 اقتراحاً لتشغيل إطار القدرة على تحمل الديون. يتوجب على هيئة المشاورات من التجديد الثامن (ولاحقاً) أخذ هذا الأمر بالحسبان في مداولاتها.

الملحق الثاني

الموضوع	استنتاجات وتوصيات	الخطوات التالية
سياسة تمويل المنح	سيعدل الصندوق، كما هو ضروري، سياسة تمويل المنح بعد تبني إطار القدرة على تحمل الديون	يتوجب على المجلس التنفيذي استعراض سياسة تمويل المنح في سبتمبر/أيلول 2006.
إدارة الأصول السائلة	سيقوم الصندوق بتعريف مصطلح 'الموارد المتاحة لعقد الالتزامات' ليشمل التدفقات العائدة المقبلة من القروض على مدى خمس سنوات (ناقصاً تكاليف مبادرة الديون وخصم بنسبة 5%) ووثائق المساهمات التي سيتم استلامها (باستثناء وثائق المساهمات المؤهلة والتي مازالت خاضعة للتخصيص من قبل الدول الأعضاء). وخلال فترة التجديد السابع سترفع إدارة الصندوق إلى المجلس التنفيذي، والتماساً لموافقته، سياسة بشأن السيولة ستوفر الوسائل اللازمة للرصد ولضمان إتاحة سيولة كافية للصندوق على الدوام.	سيعرض الصندوق سياسة السيولة على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006.
برنامج الموظفين المهنيين المزاملين	سينظر الصندوق في الفرص المتاحة لتعزيز برنامج الموظفين المهنيين المزاملين الذي يقدم فرصاً متساوية أكثر للمرشحين في جميع البلدان الأعضاء بناء على جدارتهم.	سيرفع الصندوق تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن المضامين المالية وحجم برنامج محسن للموظفين المهنيين المزاملين في سبتمبر/أيلول 2006.
سياسة نشر الوثائق	سيعيد الصندوق النظر في سياسته بشأن نشر الوثائق، مع مراعاة مداولات هيئة المشاورات حول السياسة الراهنة ومقارنتها مع السياسات والإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع المعتمدة في مجموعة مختارة من المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة.	سيعرض الصندوق سياسته بشأن نشر الوثائق على المجلس التنفيذي لاستعراضها عام 2006.
هيكل التشغيل في الصندوق ودور المجلس التنفيذي	*سيتضمن هذا القسم نتائج مداولات جماعة عمل التجديد السابع، التي أنشأتها هيئة المشاورات في دورتها الرابعة، لاستطلاع المقترحات المتعلقة بحقوق التصويت، والتمثيل في المجلس التنفيذي، ودور المجلس التنفيذي وفعاليته.*	سيتم أخذ قرار بهذا الشأن بعد الاطلاع على تقرير جماعة العمل.

الملحق الثالث

قائمة الوثائق المرفوعة إلى هيئة المشاورات والوثائق المرجعية المتاحة الأخرى

(ستوضع القائمة النهائية حال استكمال التقرير؛ وتضم القائمة التالية الوثائق المعروضة على الدورات الأربع الأولى لهيئة المشاورات فحسب)

وثائق هيئة المشاورات:

رقم الوثيقة	العنوان
REPL.VII/1/R.2	دورات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق وخطة عملها
REPL.VII/1/INF.2	البيان الختامي لرئيس هيئة المشاورات
REPL.VII/2/R.2	معالم الطريق
REPL.VII/2/R.3	إطار إدارة الأصول والخصوم
REPL.VII/2/C.R.P.1	مقترحات القائمتين باء وجيم
REPL.VII/2/C.R.P.2	قائمة القضايا المنبثقة عن الدورة الثانية لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق
REPL.VII/2/INF.2	أهداف التجديد السادس لموارد الصندوق، وأعماله ومخرجاته
REPL.VII/2/INF.4	البيان الختامي لرئيس هيئة المشاورات
REPL.VII/3/R.2	الحد من الفقر الريفي: دور الصندوق ومجالات تركيزه
REPL.VII/3/R.3	الهيكل العام لنموذج التشغيل في الصندوق وعناصره
REPL.VII/3/R.4	التوزيع الجغرافي لموظفي الصندوق والبرنامج المعزَّز للموظفين المهنيين المزاملين
REPL.VII/3/R.5	وثيقة إعلامية – المنح والقدرة على تحمل الديون
REPL.VII/3/R.6	حقوق تصويت الدول الأعضاء وعضوية المجلس التنفيذي
REPL.VII/3/C.R.P.1	حقوق تصويت الدول الأعضاء وعضويتها في المجلس التنفيذي – اقتراح للقائمتين باء وجيم
REPL.VII/3/R.7	تقرير هيئة المشاورات – مسودة الخطوط العامة
REPL.VII/3/INF.2	إدارة الموارد البشرية
REPL.VII/3/INF.4/Rev.1	البيان الختامي الذي ألقاه الرئيس بوغه أمام الدورة الثالثة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق

الملحق الثالث

رقم الوثيقة	العنوان
REPL.VII/4/R.2	أولويات البرنامج ومتطلبات تمويل التجديد السابع لموارد الصندوق للفترة 2007 – 2009
REPL.VII/4/R.3	القدرة على تحمل الديون والمساعدة غير القابلة للسداد: اعتماد إطار للقدرة على تحمل الديون في الصندوق
REPL.VII/4/R.4	دور المجلس التنفيذي للصندوق
REPL.VII/4/R.5	إدارة المخاطر في الصندوق
REPL.VII/4/R.6	السياسة الخاصة بنشر الوثائق
REPL.VII/4/R.7	مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007 – 2009)
REPL.VII/4/R.7/Add.1	مشروع قرار بشأن التجديد السابع لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
REPL.VII/4/R.8	أسعار الصرف المطبقة على التجديد السابع لموارد الصندوق
REPL.VII/4/R.9	برنامج الموظفين المهنيين المزاملين
REPL.VII/4/R.10	الإطار الزمني لإصلاح إدارة الموارد البشرية
REPL.VII/4/C.R.P.1	اقتراح بشأن فريق عمل للتجديد السابع لموارد الصندوق
REPL.VII/4/INF.3/Rev.1	البيان الختامي الذي ألقاه السيد لينارت بوغه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ورئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق أمام الدورة الرابعة لهيئة المشاورات

الوثائق المرجعية:

رقم الوثيقة	العنوان
EB 2005/84/R.2[6]	تقرير التقييم الخارجي المستقل للصندوق، مقدم من مدير مكتب التقييم
EB 2005/85/R.6	خطة عمل الصندوق بشأن رد الإدارة على تقرير التقييم الخارجي المستقل

[6] عدل رقم الوثيقة بعد الدورة بحيث أصبح EB 2005/84/R.2/Rev.1.